التحرير

سياسية اخبارية جامعة

اعلام هادف يلتزم بقضايا الأمة

مشروع دستور دولة الخلافة

المادة 104 - لا تحتاج وسائل الإعلام التي يحمل أصحابها تابعية الدولة إلى ترخيص، بل فقط إلى (علم وخبر) يرسل إلى دائرة الإعلام، يعلم الدائرة عن وسيلة الإعلام التي أنشئت. ويكون صاحب وسيلة الإعلام ومحرروها مسئولين عن كل مادة إعلامية ينشرونها ويحاسَبون على أية مخالفة شرعية كأي فرد من أفراد الرعية.

إقرأ في هذا العدد

-التطبيع والاستثمار جناحا السياسة الأمريكية الجديدة في المشرق...

-مغزى زيارة أردوغان للسعودية ومصر

-هل تخرج تونس من سجن «الفرنسية»؟

-ملفات إبستين توجب إطلاق سراح محمد الناصر شويخة فورا

-عجر القضاء الدولي عن تحقيق العدالة

الأحد 27 شعبان 1447هـ | الموافق لـ15 فيفري 2026 م | العدد 580 | الثمن 1000 مليم | ISBN 2382-2643

كلمة العدد

بيان الاتحاد الأوروبي تونس بلد آمن، و البهتان في أصرح وقاحته

في بيان للبرلمان الأوروبي، وهو الهيئة التي تتولى إلى جانب ممارسة مهامها السيادية، عملية الرقابة الديمقراطية على المفوضية الأوروبية ومؤسساتها لضمان تعزيز حقوق الإنسان، تفضل وأدرج تونس، يوم الثلاثاء 10 فيفري الجاري، ضمن قائمة "الدول الآمنة". وصفة الأمن التي أسبغها الاتحاد الأوروبي على جملة من الدول، منها تونس، هي المعيار الذي اعتمده من أجل تبرير عملية ترحيل من يأتيه من طالبي اللجوء إلى تلك البلدان، "ضمانا" لحقوقهم، و"صونا" لإنسانيتهم. وهكذا يضمن الاتحاد الأوروبي حقوق الإنسان المهاجر بترحيله إلى بلادنا بعد أن أنعم على السلطة القائمة بأنها تقوم على دولة آمنة.

وهكذا حشرت تونس بين بيان البرلمان الأوروبي، والذي اتخذ من بلدنا أرض إيواء للمهاجرين غير النظاميين، بزعم أنها بلدآ آمنا، فليتحمل أهلها إرث سياسة الاستعمار الأوروبي وجرائمه في شعوب العالم.

وهو في الحقيقة باب لإضفاء المشروعية على عمليات الترحيل القسرية التي تواطأت عليها سلطة 25 جويلية مع الاتحاد الأوروبي للمهاجرين التونسيين إلى أوروبا لما يعانونه في بلادهم من ظلم اقتصادي فرضته عليهم سياسة التبعية التي تخضع لها بلادهم نتيجة للسياسة الاستعمارية، أو حقهم في التقدير الذاتي لظروف طلبهم اللجوء الخاصة بهم. وبين الرفض المقنع لعشرات المنظمات المدنية الأوروبية لما يسمى" بلدان المنشأ الآمنة"، وادعائها المعارضة بشدة إدراج تونس في هذه القائمة، للخطر المحتمل الذي سيتعرضون له، وللحرمان من الحماية، وإضفاء الشرعية على العنف والاضطهاد الذي سيتحملونه في بلداننا.

وهكذا أيضا، حشرت تونس بين التقييم الفاجر الماكر الذي اعتمده الاتحاد الأوروبي الرسمي، لتنفيذ مكره في التخلص من تبعة سياسته الاستعمارية، بإضفائه المديح الكاذب لسلطة ارتضت أن تضع البلاد ومقدراتها في خدمة سياسات استعمارية مقابل غض الطرف عن مأساة يعيشها أهل البلد، وبين ادعاء باطل من منظمات منبثقة من صميم النظام الغربي، تلعب دور الثعلب الماكر، بادعائها الدفاع عن حقوق الإنسان وهي تذرف دموع التماسيح على ساسة يقبعون في سجون حكم ، أصاب أو أخطأ، يستمد استمرار بقائه في الحكم، عن صمت الجهات الرسمية في بلادهم، عن الظلم التي تتعرض له شعوبنا، وتزكيتها للقائمين على الحكم، أيّا كان هذا القائم عليها ما دام ينفذ سياساتهم، ويحقق لهم مصالحهم في بلداننا، ولتؤدي أجهزة النظام العلماني المعارضة السياسية والثقافية، دورها في استدراج شتى المعارضات ومحترفي السياسة، من أجل تضليلها عن السبيل القويم، وإظهار أن للديمقراطية وجوها مشرقة لو أحسنت إدارتها، لاعتدل حال الناس.

وإذا كان الاتحاد الأوروبي، يُعرّف "بلد المنشأ الآمن" بأنه بلد لا يوجد فيه، بشكل عام ومستمر، اضطهاد أو خطر التعذيب أو المعاملة اللاإنسانية أو المهينة، ويحترم سيادة القانون، فكيف برر قراره وهو يعلم يقينا أن المحاكمات السياسية لم تتوفر فيها الحدود الدنيا للمحاكمات المنصفة، وهو يشهد أيضا قواعد الحياة الاقتصادية في انخرامها والحيف المسلط على أطياف الناس جميعا، فقد واصل الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء تعاونهم السياسي والمالي والعملياتي مع مختلف إدارات البلاد وحكامها، بل عملوا على توسيعه بشكل كبير. فهل أن جعل تونس ملجأ لحشر المعذبين في الأرض جراء وحشية المستعمر الغربي، يخدم مصالحها ضمن "المصالح المشتركة"، ويحقق الاحترام التام للسيادة الوطنية، وعلى قاعدة الندّية والمصلحة المشتركة، حين جدّد الاتحاد الأوروبي دعمه للشراكة مع تونس؟.

ورغم كل هذا البهتان، ليس الموجع في ما تمر به البلاد من مكر الأعداء، لأن علاجه هو في الوعي على حقائق الأمور فيسهل تداركها، بل أخطر المخاطر تكمن في إصرار ضحايا هذه الأوضاع على التشبث بوهم الديمقراطية، رغم ما جرته عليهم من ويلات، وإنكار أن الخلاص في مبدإ الإسلام لا في غيره؟؟؟

دور الاستعمار في بناء الدولة الوطنية الحديثة

بعد تحريرها من الاحتلال الروماني على يد الفتح الإسلامي ودخول أهلها في الإسلام وتأسيس مدينة القيروان سنة 870 م، لعبت تونس دورا أساسيا في نشر الإسلام في إفريقيا وخاصة في الأندلس بقيادة طارق بن زياد، وكانت بمثابة الجناح الغربي لدولة الخلافة، حيث لُقِّبَت مدينة القيروان بـ "رابعة الثلاث"، بعد مكة المكرمة والمدينة المنورة والقدس الشريف، وظلت تونس ما يزيد على ثلاثة عشر قرنا من الزمان منارة للعلم وللحضارة الإسلامية المشرقة، حتى تكالب الغرب على الأمة الإسلامية في القرن التاسع عشر، فاقتطع أجزاءً من دار الإسلام، من بينها تونس، ثم أزال الخلافة الإسلامية من الوجود في أوائل القرن العشرين الميلادي.

التنافس الاستعماري

فبعد ضعف الدولة العثمانية أصبحت تونس مطمعا للدول الأوروبية وبخاصة إيطاليا وفرنسا وبريطانيا، وقد فشلت إيطاليا بسبب ضعفها، فانحصر الصراع بين بريطانيا وفرنسا، حيث كانت المنافسة على أشدها سنة 1855 بين "ريتشارد وود" قنصل بريطانيا و"ليون روش" قنصل فرنسا للسيطرة اقتصاديًا وسياسيًا على تونس. وقد استدرجت الدول الأوروبية باي تونس لسياسة التداين لإغراق البلاد في الديون بقصد وضعها تحت الهيمنة الغربية، وهكذا كان حيث عجز محمّد الصّادق باي على تسديد ديون الإيالة التونسية وتكونت لجنة مالية دولية تسمّى الكومسيون في 5 يوليو1869 للتحكّم في الخزينة التونسية وتوزيع مواردها على الدّائنين. ولأجل الحد من النفوذ الفرنسي، استحصل القنصل البريطاني "وود" على إعادة تأكيد أن تونس مقاطعة في الدولة العثمانية، وكان ذلك سنة 1871 مع محاولة مدّ نفوذها عبر الشراكات التجارية؛ إلا أن تلك الجهود لم تكن ناجحة.

ولما هزمت الدولة العثمانية أمام روسيا عام 1878، عُقد في نفس السنة مؤتمر برلين لمناقشة تركة الرجل المريض، وكان من نتائجه السريّة أن سمحت ألمانيا وبريطانيا، بدمج فرنسا لتونس، ووُعدَت إيطاليا بطرابلس التي أصبحت ليبيا مقابل استيلاء بريطانيا على قبرص التي كانت جزء من الدولة العثمانية وأخذ الدعم لاحقا في مواجهة الثورة العرابية في مصر والتفرغ لها.

تعلّلت فرنسا بحماية الحدود الجزائرية مع تونس،حيث كانت الجزائر تحت احتلالها، فاقتحمت البلاد التونسية واحتلّت المناطق الشّمالية وتقدّمت بجيشها سريعا نحو العاصمة، وأجبر محمد صادق باي (1859 – 1882) على توقيع معاهدة باردو، لتصبح تونس رسميًا في 12 مايو 1881خاضعة للإستعمار الفرنسي فيما سُمّي حينا بالحماية الفرنسية، ثم نزعت الصفة الشكلية للسيادة العثمانية على البلاد. وبعد وفاة محمد الصادق في 27أكتوبر 1882، تولّى "علي باي الثالث" الحكم، وفي 1883وقّع اتفاقية المرسى التي وسّعت نطاق التدخل الفرنسي في الشؤون الداخلية. ولعب الجنرال الفرنسي كامبون دورًا محوريًا خلال هذه المرحلة، ولُقّب بعد عام 1885 بـ المقيم العام الفرنسي بتونس، ليصبح الممثل الأعلى للسلطات الفرنسية في البلاد.

الاتفاق الفرنسي البريطاني على تعيين الحبيب بورقيبة حاكما على تونس.

بعد أكثر من خمسة وسبعين عامًا من الاحتلال، رضيت فرنسا، في سياق توازنا دولية وإقليمية، بالاتفاق على منح تونس استقلالها في 20 مارس 1956، وذلك إثر مفاوضات واجتماعات سرّية جرت بين الحبيب بورقيبة ورئيس الحكومة الفرنسية آنذاك بيار منداس فرانس. وقد أسفرت هذه المفاوضات عن عودة بورقيبة من منفاه بجزيرة غروى الفرنسية إلى تونس في 1 جوان 1955، ثم توقيع اتفاقية "الاعتماد المتبادل" (Interdépendance)بعد يومين من عودته. ومثّلت هذه الاتفاقية مرحلة انتقالية تمّ خلالها الاعتراف بالحكم الذاتي الداخلي لتونس.

التتمة في الصفحة الثالثة

تونس بين «هاجس الانفلات» و«شهادة الأمان» الأوروبية

تبدو المعادلة ظاهريًا متناقضة: رأي عام يعيش على وقع أخبار الجريمة ويشعر بأن قانون الطوارئ الذي أعلن بعد الثورة أصبح قاعدة شبه دائمة، مقابل تصنيف أوروبي يعتبر تونس "بلدًا آمنًا". تتداخل الأرقام مع المشاعر، وتتصارع الصور الداخلية مع الانطباعات الخارجية. هذا التقرير يقرأ في فصول الظاهرة الثلاثة: جذور العنف، وهوُّة الإحصاء، وسياسات الهجرة، محاولاً فك هذه المعادلة المعقدة.

جذور العنف وعصابات الإجرام

منذ عهد غير بعيد، كانت تونس كسائر البلاد الإسلامية، تعيش تماسكاً اجتماعياً يحميها من دوامة العنف ، حيث يعدّ سلب امرأة في الطريق العام أو "البراكاج" جريمة دولة لا تغتفر وفضيحة لا تمحوها السنون والأعوام، ثمّ حين جاءت دولة الحداثة سليلة الاستعمار، فألقت بكلاكلها وأظهرت تشريعاتها المنبتة، حدث ذلك الشرخ العميق في الروابط الأسرية والاجتماعية ، بأن تعطل القضاء الشرعي الزاجر وأقصيت سلطة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر كمؤسسة أو كأفراد حيث نُعت الشيخ أو كبير الحومة "بالحاج كلوف" وهو الذي كان يَئِدُ الجريمة من مهدها فصار محلّ تندر في الصحافة والإعلام ومحلّ تهمة في المجتمع. كلّ هذه العوامل وغيرها في ظل التحولات الاجتماعية والسياسية، خلقت بيئة خصبة ملأتها اليوم فضاءات ومنظمات وقوانين من مشكاة النظام الدولي لم تزد الوضع إلا قتامة وتعقيدا.

ظاهرة السلب والمعروف «البراكاج» مثلا، لم تظهر من فراغ، بل هي وليدة تشابكات عميقة أنتجها بالأساس هذا النظام الرأسمالي الدخيل والقائم على فكرة فصل الدين عن الحياة، حيث جعل من المادّة القيمة الوحيدة المعتبرة في القوانين والتشريعات، وجعل كينونة السعادة في إشباع أكبر نصيب من المتع المادية الجسدية، لتصبح«المتعة» أو «النشوة» أو «الرفاهية» غاية الغايات ومسرحا للتنافس.

هذه البيئة الهشة والدخيلة عن هويتنا وثقافتنا، حين تتداخل فيها البطالة، وضعف الرقابة الأسرية، وتآكل سلطة المؤسسات تُفرز شبابا مضطربا فكريا، مهزوما حضاريا، فريسة سهلة لعصابات الإجرام والمخدرات. ليس كل سارق بالعنف مدمن مخدرات، لكن تعاطي المواد المهلوسة يتحول في حالات كثيرة إلى وقود يدفع نحو الجريمة السريعة، خاصة مع انتشار أقراص رخيصة تضعف الوعي وتسقط حواجز الردع.

وإذا كانت العصابات المنظمة لا تتحكم في كل العمليات، فإن تعدد الأنشطة الإجرامية داخل الشبكات الصغيرة يؤكد أن الظاهرة لم تعد مجرد انحراف فردي، بل هي ثمرة لتحول عميق في نسيج المجتمع، حيث تتحول الفضاءات الحضرية العشوائية إلى مسارح للعنف اليومي، الذي يحدث أحيانا في واضحة النهار وعلى مرأى ومسمع من الناس.

أرقام باردة وخوف ساخن.. هل نحن أمام انفجار حقيقي؟

بين ما تقوله الأرقام وما يعيشه الناس في شارع، هوّة لا تسدّها الإحصائيات الجافة، ولا تملؤها البيانات الباردة. في تونس، تحوّلت الجريمة من حدث إلى قضيةٍ رأي عام، وصار كل فيديو يُنشر دليلاً على انهيار شامل، حتى وإن قالت المؤشرات الرسمية عكس ذلك. الأرقام الرسمية تعلن انخفاضاً في السرقات بنسب متفاوتة، وتحدث عن تفكيك شبكات إجرامية، لكنها تصطدم بسؤال جارح: لماذا لا يشعر الناس بهذا الانخفاض؟ لأن الإحساس بعدم الأمان لا يُقاس بالأرقام، بل بالمشاهد التي تعلق في الذاكرة، وبالصور التي تظل عالقة أعمق من أي تقرير حكومي.

وما لا تظهره الإحصائيات هو ذلك "الرقم الأسود" للجرائم التي لا تُبلّغ عنها؛ ضحايا يئسوا من جدوى التبليغ، أو يخافون من الانتقام، أو تتدخل التسويات العائلية لتطوي الحادثة. هذه الجرائم الصامتة تبقى خارج الدفاتر الرسمية، لكنها حاضرة في الوجدان، تغذي خطاب الخوف، وتقوّض مصداقية الدولة حين تستعرض أرقام الانخفاض. والمطالبة بتشديد العقوبات، مهما بلغت حدّتها، لن تجدي ما دام الرادع الحقيقي مفقوداً: اليقين بوقوع العقوبة، وسرعة المحاكمات، وتعزيز الوجود الأمني الميداني، وقبل ذلك كلّه معالجة الأسباب الحقيقية التي تصنع الانحراف وتؤدي إلى الإجرام.

ناهيك عن وسائل الإعلام، التي يشتغل أغلبها بين تهويل يخلق هلعاً وتهوين لا يلامس الوجدان، وتمييع بشغل الناس بقضايا هامشية تؤجل الحلول و تزيد الفجوة اتساعاً.

التتمة في الصفحة الثالثة

مغزى زيارة أردوغان للسعودية ومصر

إن أول ما يجب أن ينظر إليه في زيارة أردوغان لقرينيه ابن سلمان والسيسي هو معرفة ارتباطاتهم بالدول الكبرى وخاصة الدولة الأولى في العالم، وما تريده منهم هذه الدولة في هذا الظرف؛ لكون الدول الكبرى هي التي تسيطر على الموقف الدولي وتؤثر في مسار الدول الأخرى وعلاقاتها بعضها مع بعض.

فمن خلال هذه الزيارة ونتائجها، ومن أعمالهم السابقة يتأكد ارتباط أردوغان وابن سلمان والسيسي بأمريكا الدولة الأولى في العالم، وأنها تريد منهم شيئا معينا في هذا الظرف.

ففي لقاء أردوغان بابن سلمان، أعلنا توافقهما على كل القضايا في المنطقة حسب مخططات أمريكا، فدعما خطة ترامب لوقف إطلاق النار في غزة، وقد توسلا له من قبل مع السيسي وأضرابهما ليخرج هذه الخطة من أجل الخروج من الإحراج أمام شعوبهم بسبب خذلانهم أهل غزة بناء على أوامر أمريكية بحجة "عدم توسيع نطاق الحرب"، أي ذروا كيان يهود يقتل ويدمر فلا تتدخلوا. وأكدوا ولاءهم لترامب باشتراكهم بمجلس سلامه لإدارة غزة الذي شكله برئاسته. فاستخفهم فرعون العصر فأطاعوه، فأغراه ذلك لأن يتمادى ويعلن أنه يريده مجلسا عالميا يحل كل قضايا العالم لحساب بلاده، بدلا من مجلس الأمن الذي تشارك فيه دول كبرى أخرى لها حق النقض بإمكانها أن تؤثر بعرقلة إقرار المشاريع الأمريكية.

ومثل ذلك في لقائه السيسي، أكد أردوغان على توافقه معه في كافة القضايا، وخاصة موضوع غزة حسب مخطط أمريكا، واتفقا على تعزيز العلاقات لتصل إلى شراكة استراتيجية شاملة.

وفي كلتا الزيارتين عقدت اتفاقيات اقتصادية واسعة لتضفي عليهما طابع التعاون بما ينفع الناس، فيمنيهم ويعدهم غرورا أن وضعهم الاقتصادي سيتحسن، ولتغطي على الأهداف السياسية الحقيقية من وراء ذلك.

وإذا حلقنا في أجواء هذه اللقاءات وتوافق أطرافها في هذا الظرف في كافة المجالات السياسية، ونحن نعرف ارتباطاتهم ومواقفهم الخيانية، وتركيزهم على موضوع غزة، فنرى أن لها علاقة بالضغوطات الأمريكية على كيان يهود الذي يماطل في تنفيذ خطة ترامب مثل الانسحاب من غزة، وخاصة بعد دخول المرحلة الثانية لتنفيذها، وما زال يواصل عدوانه عليها، وأحيانا يقتل العشرات في اليوم الواحد، ويواصل تدميره للبيوت ويعمل على تهجير أهلها، ويتلاعب في دخول المساعدات وفتح البوابات لخروج الناس وعدم عودتهم، ولا يريد لتركيا أن يكون لها دور في غزة تحت إدارة ترامب. بجانب موضوع إيران حيث يطالب أمريكا بضربها بشكل ساحق يسقط النظام، علما أنه يدور في فلك أمريكا. وتركيا ومصر والسعودية تعارض ذلك، وتدعم عقد اتفاق حول برنامج إيران النووي، ليسقط اتفاق 2015 الذي عرف باتفاق (5+1)، فتتفرد أمريكا به وتسقط الأطراف الخمسة الأخرى فيصبح (-5+1)، وليبعث ترامب برسالة لكيان يهود المدلل أن هناك دولا أخرى كتركيا ومصر والسعودية مهمة لأمريكا تؤدي أدوارا لا تقل عن دور كيان يهود ولكن بالأسلوب الناعم.

وهكذا يظهر أن أمريكا وراء زيارات أردوغان وتوافقه مع ابن سلمان والسيسي، وهو بالأمس كان يظهر أنهما خصماه، ولا يمكن أن يلتقيهما كما أعلن بعد الانقلاب على مرسي وبعد مقتل الصحفي السعودي خاشقجي. فقام وبادر لمصالحتهما وباع الإخوان وقضية خاشقجي كعادته في خذلان من يثق به. وفتح صفحة جديدة مع هذين النظامين لدعمهما حسب إملاءات أمريكا وللقيام بأعمال مهمة لها في المنطقة.

وكيان يهود لا يمكنه المخاطرة بعلاقته مع مصر. حيث يحرص على أن تكون علاقته معها جيدة لتبقى ملتزمة باتفاقية كامب ديفيد التي أخرجتها من المعركة وحفظت له الجبهة الجنوبية منطقة عازلة آمنة، وحرب غزة أثبتت ذلك، فلم يتحرك النظام المصري لنصرة أهلها وهم يتعرضون للإبادة الجماعية على مدى عامين، بل منع أي تحرك من أهل مصر لنصرة إخوانهم.

وكذلك يحرص كيان يهود على التطبيع مع السعودية وهو راض عن موقفها المتفرج تجاه ممارسته للإبادة الجماعية بغزة، وقد انصاعت لأوامر أمريكا على شاكلة كافة الأنظمة القائمة في البلاد الإسلامية وخاصة القريبة من فلسطين.

فتأكيد مصر والسعودية وتركيا على تعزيز العلاقات والتوافق في كل قضية، وخاصة موضوع غزة والحرص على تنفيذ خطة ترامب يحرج كيان يهود ويضطره إلى تنفيذ هذه الخطة ويقلل من دلاله على أمريكا، وكأنه يمارس ضغوطات عليها.

لقد أبدى ترامب ثقته بأردوغان ومحبته له أمام نتنياهو بالبيت الأبيض يوم 2025/4/8، فقال: "لدي علاقات رائعة مع أردوغان، وأنا أحبه وهو يحبني، وإذا كانت لديك مشاكل معه فعليك حلها معه، وأن تتصرف بعقلانية تجاهه"، وأبدى ثقته بقدراته على خداع الآخرين لحساب أمريكا كما فعل في العديد من البلاد وخاصة في سوريا على مدى 14 عاما. فما قام به هناك يعتبر عملا عظيما بالنسبة لأمريكا كما عبّر ترامب ومبعوثه برّاك. قد لعب لها دور السمسار، فاشترى الجولاني بثمن بخس، وجعله عميلا لأمريكا، فرفض عودة الإسلام للحكم في سوريا، وبدأ بمحاربة الداعين لإقامته، وحكم عليهم بعقوبات سجن وصلت إلى 10 سنين. وأعلن أنه يريد السلام والتطبيع مع كيان يهود، ولا يريد محاربته، وقد أثبت ذلك، فلم يرد ولو مرة واحدة على اعتداءاته الكثيرة، واحتلاله لجنوب سوريا، بل تشكيله خلية أمنية مشتركة معه هناك، وبدأ يخطو الخطوات السريعة نحو ذلك. بجانب دخوله التحالف الدولي بقيادة أمريكا لمحاربة الإسلام.

وبذلك أجهض أهداف الثورة في سوريا حتى الآن، والتي قامت من أجل تطبيق الإسلام وإعلان الجهاد لتحرير الجولان وفلسطين، ومن أجل إسقاط نفوذ أمريكا فيها حيث كان متمثلا بالنظام السابق برئاسة بشار أسد. فجيء بمن هو أفضل منه لأمريكا لأنه يستطيع أن يخدع الناس بتظاهره بالتدين على شاكلة مربيه أردوغان وفيدان.

ولا يقال إن تعزيز العلاقات بين بلاد إسلامية يجب أن ننظر إليه بنظرة إيجابية وندعمها، لأن الموضوع له أهداف خبيثة، وليس بريئا. فهو لخدمة نفوذ أمريكا بالمنطقة وتنفيذ مشاريعها، وهو يؤكد الانفصال بين هذه البلاد وبقاء الأنظمة الفاسدة فيها والحكام الموالين للكافرين. وما يطلبه الإسلام هو قطع الحبال مع أمريكا والتمسك بحبل الله، والعمل على توحيد هذه البلاد وغيرها من بلاد الإسلام في دولة واحدة تطبق الإسلام، وتعلن الجهاد لتحرير البلاد المحتلة، وإنقاذ المسلمين المضطهدين، والنهوض بالبلاد وتوزيع ثرواتها على أهلها لا أن تمنحها لأمريكا.

كتبه أسعد منصور

التطبيع والاستثمار جناحا السياسة الأمريكية الجديدة في المشرق العربي (الجزء الثاني)

إنّ خطّة أمريكا لتحويل منطقة المشرق العربي إلى منطقة استثمارية تتطلّب بسط قدر كبير من الاستقرار، وعليه لا بدّ أن يُنهَى ما يسمّى (الصراع العربي-الإسرائيلي). وقد مضى ترامب منذ ولايته السابقة سريعاً بما يسمّى باتّفاقيات أبراهام، التي يراد منها إنهاء الصراع كلّيا، بحيث تعترف دول المنطقة واحدة تلو الأخرى بالكيان الغاصب. والآن لم يبقَ إلّا القليل من الدول التي لم تعترف به، فحتى تلك التي لم تعترف رسمياً بدأت بالتعامل معه وكأنّه معترَف به. فحين تكون لقاءات على مستوى الوزراء مثلاً بين سلطة سوريا الجديدة ودولة الاحتلال وتتفقان على التعاون التجاري والزراعي والاستخباراتي والأمني وغير ذلك فإنّ هذا يصنّف تطبيعاً أعلى من مجرّد تبادل السفراء.

إذاً على قدم وساق يتسابق الجميع من أجل أن يصلوا في النهاية إلى التطبيع الكامل. وأخطر ما في هذا التطبيع الجديد أنّه يراد له أن ينال الشرعية الدينية. فمن جهة تتسابق فتاوى فقهاء السلاطين لتسويغ التطبيع مع الكيان الغاصب والخضوع لأوامر أمريكا، ومن جهة أخرى تعمل أمريكا وكيان يهود والحكّام الخونة على الترويج للديانة الإبراهيمية الجديدة التي تجعل جميع سكان المنطقة من يهود والنصارى والمسلمين والفرق المنسلخة من الإسلام ملّة واحدة، باعتبارهم جميعاً أبناء أبي الأنبياء إبراهيم ﷺ. وعلى هذا الأساس سُمّيت الاتفاقات الأخيرة التي وُقّعت خلال ولاية ترامب الأولى باتفاقات إبراهيم. وكان لافتاً أنّ زيارة البابا الذي هو أول أمريكي يصل إلى منصب البابوية مع ظن كبير بأصابع لترامب وراء فوزه بالمنصب، كانت زيارته التي جعل عنوانها السلام جزءاً من عمليّة الدفع نحو التطبيع. وكان لافتا للنظر أيضاً أنّ رئيس لبنان التقط الرسالة واستقبله بخطاب ذكر فيه الإبراهيمية ثلاث مرّات، فقد فاخر فيه بأن لبنان جعل من عيد بشارة مريم عليها السلام "عيداً وطنياً لكلّ طوائف لبنان ولكلّ أديانّنا الإبراهيمية"! ودعا فيه أيضاً "لقيام السلام والأمل والمصالحة بين أبناء إبراهيم كافة"! وقال: "يمكن لهذا الجمع أن يلتقي حول خليفة بطرس، ممثلين متفقين لكل أبناء إبراهيم، بكل معتقداتهم ومقدّساتهم ومشتركاتهم"! فهو بهذا التصريح يعلن انضمامه إلى مشروع الإبراهيمية. وكان مؤلماً ومخزياً أنّ قارئ القرآن في اللقاء الذي جمع زعماء الطوائف في لبنان مع البابا اختار آيات وردت فيها عبارة السلام أو السلم، ليرسل رسالة بأنّنا نحن أيضا نريد السلام!

فخطورة خطط السلام اليوم تتجاوز ما سبقها من ناحية أنّها لا تكتفي بالكلام عن ضرورة إنهاء الحروب والدمار والصراع، وإنّما يراد لهذا السلام أن يكون مشرِّعا تحت عنوان عيش جميع سكّان المنطقة معاً عيشاً واحداً بصفتهم جميعاً "أبناء إبراهيم". وما يزيد الأمر خطورة أنّ أمريكا ومعها دولة الاحتلال تهيّئان المنطقة لتتحوّل إلى كيانات مشابهة للكيان الغاصب، بحيث تتحوّل إلى مجموعة من كيانات طائفية أو مذهبية أو عرقية صغيرة، فإلى جانب كيان يهود كيان نصراني، وآخر شيعي، وآخر درزي، وآخر نصيري، وآخر كردي، وآخر ستي... وهكذا. هذه الكيانات تربطها أمريكا معاً برباط اقتصادي تسيطر هي عليه، من خلال الإمساك بأضلاع المنطقة الاقتصادية الإقليمية الموزّعة بين مكوّنات المنطقة، من أدمغة علمية، وأيدٍ عاملة، ورساميل مالية، وأسواق مستهلِكة، ومصادر طاقة، وشبكات اتصالات ومواصلات ومرافئ جوّية وبحرية، ومؤسّسات رسمية تمنح التلزيمات قانوناً للشركات الاستثمارية الأمريكية العابرة للحدود، فتهيمن على اقتصاد المنطقة بالكامل.

أمّا السلطات الحاكمة حاليا والتي يمكن أن تقوم لاحقاً مع نشوء كيانات جديدة محتملة فستكون قضيّتها الحفاظ على مكتسباتها الطائفية والفئوية، وحراسة حدود الدم التي تنشأ تباعاً على قدم وساق، والتنازع على المناطق الحدودية فيما بينها، واستقطاب الجماهير طائفياً ومذهبياً من خلال التخويف من المكوّنات الأخرى، واللجوء إلى الراعي الأمريكي ليقوم بدور الوساطة بينها كما هو حاصل الآن، إضافة إلى الرهان على البحبوحة المالية النسبية الناشئة من توفّر فرص العمل جرّاء ورشة إعادة الإعمار التي يديرها السيّد الأمريكي. وتأمل أمريكا وربيبها الكيان الغاصب بأن تلتفت الغالبية المسلمة ذات الماضي الثوري والجهادي إلى الركض وراء لقمة العيش وتحسين مستواها المادّي وأخذ دورها في ورشة الإنماء والإعمار، تحت وهم إعادة بناء البلاد واستعادة قوّتها الاقتصادية واقتعاد مكانها اللائق بين الأمم. بينما هي في الواقع تؤدّي دورها المرسوم لها ضمن المنشأة الاقتصادية الإقليمية الأمريكية التي سيكون كيان يهود العضو المدلّل فيها، فيكونون كمَثَل الدجاجة بين قدمي ستالين التي سارعت إلى التقاط الحَبّ الذي رماه لها بعد أن نتف ريشها وأدماها وجعلها تتلوّى من الألم، وفق القصّة الشهيرة المرويّة عنه في سياق توجيهه لأركان سلطته وتعليمهم كيفيّة إخضاع الشعوب وتدجينها. وقد عبّر عن هذه السياسة بكلّ وضوح المندوب السامي الأمريكي لسوريا السفير الوقح طوم برّاك في إجابته على أسئلة بعض الصحفيين: (لا وجود للشرق الأوسط... هناك قبائل، وهناك قرى... الشرق الأوسط لا يعمل بهذه الطريقة، يبدأ بفرد، ثمّ عائلة، ثمّ قرية، ثمّ قبيلة، ثمّ مجتمع، ثمَّ دين، وأخيرا هذه هي ماهيّة هذه الأمّة... إنّه وهم الاعتقاد بأنّنا سنجعل 27 دولة مختلفة، تضمّ 110 مجموعات عرقية مختلفة، تتوافق مع مفاهيم سياسية. فمع أيّ مفاهيم ستتوافق ستجعل حياتي وحياة أطفالي أفضل؟).

هذا التصوّر الذي تريده أمريكا لهذه المنطقة التي هي عقر الأمّة الإسلامية، بلاد الشام حاضنة الأقصى وحاضرة الخلافة الأموية والدولة الأيوبية، والعراق حاضرة الخلافة العباسية والدولة السلجوقية، ومصر حاضرة المماليك، يراد لها أن تتحوّل إلى شعوب لا همّ لها سوى السعي وراء وهم رغد العيش، وأن ترمي وراء ظهرها مفاهيم الجهاد وسيادة الشرع وسلطان الأمّة والخلافة الجامعة لها. وليس عبثاً ترويج مقولات من مثل: قتلنا كثيراً وذبحنا كثيراً وشرّدنا كثيرا، وتعبنا كثيراً، وآن الأوان لنلتقط أنفاسنا ونستريح! والحقيقة أنّ خطّة أمريكا السائرة في المنطقة لا تريد لنا أن نلتقط أنفاسنا، وإنّما تريد أن تفتح أمامنا باباً واحدا، ألا وهو باب العيش تحت سلطانها السياسي والاقتصادي والأمني والعسكري، مقابل الحصول على نَزر من رغد العيش. وقد شرَعَت بمشروعها هذا من خلال إلزام أنظمة المنطقة اتفاقيّات عسكرية وأمنية واقتصادية، كان آخرها دخول الدولة السورية في التحالف الدولي ضدّ (الإرهاب) والإعلان المشترك الأمريكي-(الإسرائيلي)-السوري حول الشروع في اتفاقات تعاون أمني واستخباري وتجاري وزراعي...

كتبه أحمد القصص
عضو المكتب الإعلامي المركزي

هل تخرج تونس من سجن "الفرنسية"؟

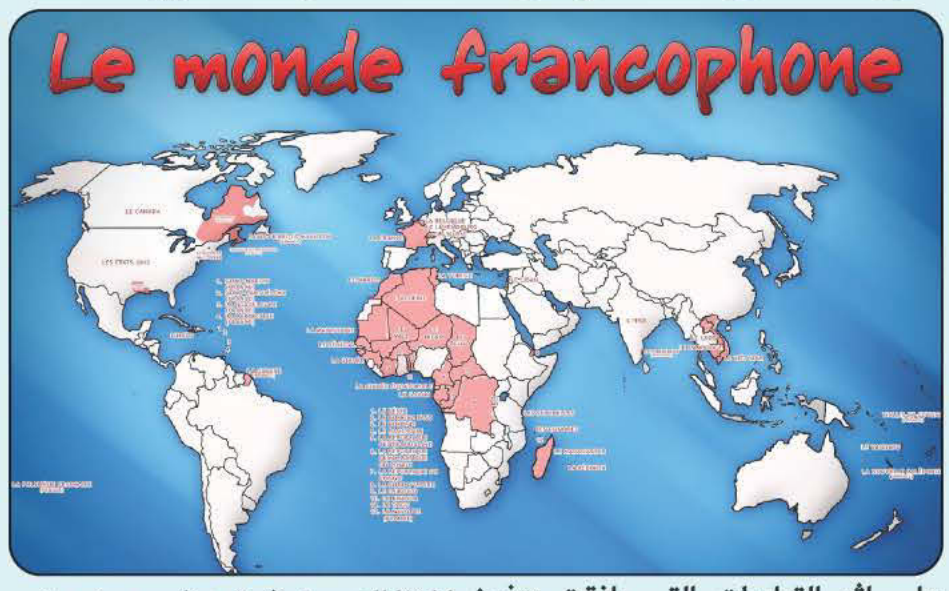

تتصاعد في تونس من حين إلى آخر دعوات مجتمعية ونقابية ، تتبناها أطراف فكرية وسياسية، للمطالبة بحذف أو تقليص تدريس اللغة الفرنسية من المناهج التعليمية ، واعتبارها " لغة استعمار " لذلك وجب محاربة الفرنكوفونية . كما يرى الداعون لذلك ضرورة استبدالها بالإنجليزية كلغة علم وهي لغة عالمية ، ووقف التبعية الثقافية، مؤكدين أن هيمنة الفرنسية تكرس الفرز الطبقي وتضرب اللغة العربية، حيث يطالب نشطاء بوقف العمل باللغة الفرنسية في المؤسسات التربوية وتعويضها بلغات أجنبية أخرى (مثل الإنجليزية) كقرار سيادي، معتبرين إياها لغة "ميتة" لا تخدم مصالح التونسيين ، و يرى آخرون أن فرنسة التعليم أداة لإقصاء أبناء الطبقات الفقيرة وتكريس الفرز الطبقي، كما أنّ هناك اتهامات للمؤسسات الاقتصادية الفرنسية بتعمد تهميش اللغة العربية في تعاملاتها، والمطالبة بتفكيك الروابط اللامادية مع فرنسا.

الفرنسية في تونس: غنيمة حرب أم تركة ثقيلة؟

لم يتوقف الجدل منذ استقلال البلاد: هل الفرنسية "غنيمة حرب" ، أم هي تكريس لتبعية تونس لفرنسا وعامل يؤخر نهوضها وتقدمها؟

منذ البداية ، كانت اللغة الفرنسية هي في قلب الصراعات السياسية الداخلية في تونس ، فهي ليست مجرد لغة بل هي في كثير من الأحيان أداة سياسية ، فبعد الاستقلال (المزعوم)، استعملها بورقيبة ورفاقه " الحداثيين " لإقصاء " الزيتونيين " أي خريجي جامع/جامعة الزيتونة الذين تلقوا تعليما تقليديا دينيا باللغة العربية. و كان بورقيبة يعتبر هؤلاء عقبة أمام مشروعه "التحديثي" المستلهَم من قيم غربية كما لم ينسَ أن العديد من مشايخ الزيتونة وقفوا في صف خصمه صالح بن يوسف، فألغى التعليم الزيتوني في أواخر الخمسينيات من القرن الماضي متعللاً بتوحيد التعليم في تونس. و باعتماد الدولة المستقلة على الفرنسية، بصفة أساسية في التعليم والإدارة ونسبياً في المجالين الثقافي والإعلامي ، تمّ اقصاء العديد من المثقفين الذين لا يتقنون الفرنسية أو المتشبثين باللغة العربية. و الجدير بالذكر أنّ بورقيبة الذي قال ذات مرة "باريس أقرب إلينا من القاهرة وبغداد " كان يتوجس أيضاً من انتشار الأفكار العروبية الوحدوية ، وربما كان يعتبر تعريب التعليم أرضية خصبة للتيارات القومية التي كانت تبادله العداء.

لماذا تراجع حضور اللغة الفرنسية؟

قبل نحو قرنين من الزمان، لم يكن أحد يتحدث اللغة الفرنسية غير الفرنسيين، ثم بدأت هذه اللغة بالانتشار؛ بدافع كبير من حدثين تاريخيين، هما: الثورةً الفرنسية وما رافقها من ثورة ثقافية وصناعية، ثم الاحتلال الفرنسي لعدد من دول العالم.

على إثر التطورات التي رافقت هذين الحدثين، صارت الفرنسية اللغة الثانية في عدد من الدول التي احتلتها فرنسا، مثل: تونس، والمغرب، ولبنان، وسوريا، وتفوقت في بعض الأحيان على اللغات الرسمية من حيث الاستعمال اليومي الدارج، مثلما حدث في الجزائر، وفرضت بقوة المحتل كلغة رسمية أولى في دول أخرى لم تكن تمتلك مقومات الصمود أمام الغزو الحضاري ، مثل : الكاميرون ، وكوت ديفوار ، والسنغال.

لكن منذ أوائل القرن العشرين أخذت الفرنسية في التراجع، تزامنًا مع صعود نجم الولايات المتحدة والثورة العلمية والتكنولوجية التي شهدتها. وتواصل انحدار الفرنسية حتى كانت الضربة القاصمة مع ظهور الثورة الإعلامية ، خاصة الإنترنت ، واعتمادها على الإنجليزية بشكل أساسي. ثم بدأت المؤشرات تتوالى على تراجع استخدام الفرنسية في مستعمراتها السابقة.

و تتراجع في تونس أيضًا

في تونس أيضًا، فرض تراجع حضور اللغة الفرنسية نفسه على زيارة الرئيس الفرنسي ماكرون ، وجعلته يركز على محاولة إعادة تموضع لغة بلاده ، وقال في خطابه داخل البرلمان التونسي إن «اللغة الفرنسية لم تعد ملكا لفرنسا فقط، بل هي ملك لكل من يتكلمها» ، مطالبًا التونسيين بالحفاظ عليها «لأنها جزء منهم ومن تاريخهم» على حد قوله.

كلمات ماكرون لم تجد صدى كبيرًا في الشارع التونسي الذي بات معظمه يتكلم اليوم فرنسية ركيكة تثير سخرية الفرنسيين. ويعجز عن استعمالها كتابة وقراءة. في وقت لم يجد فيها الشعب التونسي استفادة تذكر من الاحتلال الفرنسي منذ 1881 حتى 1956، بل إنه بدأ يميل عمومًا نحو الإنجليزية.

والدليل ما حدث في نتيجة امتحان البكالوريا سنة 2017 ، إذ حصل 7 آلاف تلميذ على درجة صفر في امتحان مادة اللغة الفرنسية، وقد أثار هذا الرقم الصادم وسائل الإعلام التونسية والفرنسية على السواء.

لغتنا العربية، شرف عظيم وجزء من الدين

اليوم أنتجت ثقافة المبدأ الرأسمالي الديمقراطي سواء أكانت بلغة فولتير – الفرنسية- أو بلغة شكسبير – الانقليزية- ، التي أقحمت في عقول ابنائنا، أنتجت شخصيات فاقدة لهويتها ، ذائبة في هويات أمم أخرى لا تمت لعقيدتنا وحضارتنا بصلة، مشبعين بالثقافات الفاسدة الغربية التي رافقت الغزو الثقافي، ودست بالمناهج التعليمية ، فضلا عن الضعف الشديد في التحصيل العلمي.

و عودا على بدء في موضوع اللغة و من هي التي تجب أن تكون ، فاللغة عموما هي وعاء للأفكار والمعارف، علمية كانت أم ثقافية، واللغة العربية هي وعاء الكتاب الخالد ، بها نزل وحُفظ وخُلّد ، والقرآن الكريم شرَّفها ورفعها وزادها فخرا وثراءً وعظمةً ودواماً ، فكان بها قرآنا كريما دائم العطاء إلى يوم يُبعثون. و عندما نتحدث عن النهضة والوضع الأمثل لصنع أمة كبرى ودولة كبرى تزاحم على الموقف الدولي فلا شك أن معادلة مزج الطاقة العربية بالطاقة الإسلامية هو الوضع الأمثل والصحيح، لأن فصل الطاقة العربية عن الطاقة الإسلامية يفضي إلى انحطاط الأمة وضعفها وتعاظم جراحها ومآسيها، كما هو حاصل اليوم ، وكما حصل في السابق عندما انتقلت الخلافة لغير العرب منذ القرن السابع للهجرة، لأنه لا اجتهاد بغير اللغة العربية، ولأن الحاضنة الشعبية الأقدر على فهم الإسلام والتفاعل معه من أجل الارتكاز في بناء الدولة الإسلامية هي الحاضنة الشعبية العربية، وهذه حقيقة لا يجب القفز فوقها.

إن تعلّم العربية واجب شرعي، فهي لغة الإسلام ولغة القرآن، ولا يمكن الاجتهاد وفهم النصوص الشرعية إلا بها. ولهذا كان فرضا أن تكون اللغة العربية هي وحدها لغة دولة الخلافة، وأن تكون اللغات الأخرى فرضا على الكفاية بما يلزم لحمل الدعوة ورعاية شؤون الأمة.

بقلم أ.محمد زروق

تتمة:دور الاستعمار في بناء الدولة الوطنية الحديثة

وفي 25 جويلية 1957 أطاح بورقيبة بالباي وألغى حكم البايات وأعلن الجمهورية، ليتولى رئاسة الدولة، في إطار تسوية حافظت على المصالح الفرنسية، بما في ذلك استمرار استخدام القاعدة العسكرية ببنزرت، وتمكين المستعمرين من مواصلة استغلال ما بحوزتهم من منشآت وأراضٍ زراعية. وهو ما أكّدته مداولات مجلسِ النواب الفرنسي في جوان 1956، وأشار إليه الجنرال ديغول في خطابه بتاريخ 05 سبتمبر 1961.

وقد استغلت بريطانيا ضعف فرنسا للضغط عليها من أجل توقيع وثيقة الإستقلال في 20 مارس 1956 التي صاغها وأشرف عليها ضابط الاستخبارات العسكرية البريطانية سيسيل حوراني والرئيس الفرنسي مونداس فرنس، قبل أن يصبح هذا الضابط مستشارا رسميا للرئيس بورقيبة ورفيقه في قصر قرطاج لمدة 11 سنة (من 1956 إلى غاية 1967)، حيث تمت هندسة دولة الحداثة على النمط الغربي الذي يفصل الدين عن الحياة وفق رؤية بريطانية وبمساعدة فرنسية.

وللعلم فإن الضابط البريطاني سيسيل حوراني هو الأخ الأصغر لألبرت حوراني، أول مدير للمعهد الملكي البريطاني شاتهام هاوس (الماسوني)، وهو من أصل لبناني ومن مواليد مانشستر بانقلترا سنة 1917، حاصل على شهادة العلوم السياسية والاقتصادية من جامعة اكسفورد وقد خدم بالجيش البريطاني خلال الحرب العالمية الثانية، وانتقل إلى واشنطن سنة 1946 كأمين سر المكتب العربي لتفسير القضية الفلسطينية (حسب الرؤية البريطانية وهي حل الدولة الواحدة لشعبين)، ومن سنة 1951 إلى 1956عمل كأستاذ جامعي في العلوم السياسية بالجامعة الأمريكية بلبنان،. وقد أقر سيسيل حوراني دوره كمستشار لبورقيبة في قصر قرطاج طيلة 11 سنة (من 1956 إلى 1967)، وذلك في برنامج حواري بالتلفزة الوطنية 1، في برنامج "قهوى عربي" تقدمه الإعلامية إنصاف اليحياوي، ونفس الشيء أكده في بث مباشر على الإذاعة الوطنية سنة 2014.

يبدو أن سيسيل حوراني هو الذي جند بورقيبة لصالح الإنجليز، ففي فيديو له على اليوتيوب يذكر سيسيل حوراني أنه التقى بالقاهرة سنة 1945 بزعيم للمعارضة التونسية للوجود الفرنسي، كان يسمى الحبيب ببورقيبة، حيث يقول "أصبحنا أصدقاء مقربين، لقد أحببته، وأعتقد أنه أحبني وأخبرته إذا أتيت إلى أمريكا لمتابعة قضيتك، فسوف أساعدك، لذلك ذات يوم عندما كنت في صباح أحد الأيام، كنت جالسا في مكتبي في فندق وولنت بارك في واشنطن حيث كان لدينا مكتبنا هناك، المكتب العربي، وكانت سكرتيرتي تدعى جوليات خوري (فتاة أمريكية لبنانية) أتت إلى مكتبي وقالت إن رجلا نبيلا يرتدي بيجاما يريد أن يراك، قلت أحضريه، لقد جاء وكان سعيدا، وصل إلى واشنطن بعد سلسلة من المغامرات...مكث معنا شهرين أو ثلاثة أشهر في الفندق وتمكنت من مساعدته في مقابلة أشخاص من صحفيين ومسؤولين بوزارة الخارجية الامريكية، وقد أدى ذلك لاحقا إلى ذهابي إلى تونس مرة واحدة، أصبحت تونس مستقلة سنة 1956، انضممت إليه ولكن قبل أن أذهب إلى تونس وبعد مغادرتي أمريكا، ذهبت إلى بيروت في أول إقامتي الطويلة في لبنان وأصبحت أستاذا في جامعة فرجينيا الأمريكية حيث بدأ والدي حيث كان أخي ألبرت يدرس ولم تكن هذه أيضا تجربتي الأولى مع لبنان...انتهى كلام سيسيل حوراني وللعلم فإن بورقيبة سافر إلى القاهرة كمنفى إختياري في مارس1945، ومنها انتقل إلى الولايات المتحدة الأمريكية، ليعود إلى تونس في سبتمبر1948، وهو ما يتطابق مع ما ذكره سيسيل حوراني.

تأسيس الدولة الوطنية الحديثة بإشراف الغرب

إذن كان من باكورة الهجمة الغربية على الأمة الإسلامية أن ألقى الاستعمار الفرنسي البغيض بكلكله على تونس سنة 1881، ومنذ ذلك التاريخ وتونس تخضع للنفوذ الغربي، إذ لم تغيّر وثيقة إعلان الاستقلال في 20 مارس 1956من الوجه الاستعماري القبيح سوى شكله، حيث تم الاعتماد على عملاء من أهل البلد صنعهم الغرب ثم دفع بهم إلى مركز القرار، فهكذا وصل بورقيبة، ومن بعده بن علي إلى السلطة. فالحاكم من هؤلاء موظف لدى الدوائر الغربية، دوره الأساسي رعاية مصالح الغرب وحراسة مشروعه الحضاري ومحاربة الإسلام والحيلولة دون وصوله إلى الحكم. فبورقيبة الذي استلم الحكم بمساعدة بريطانيا، استخدم قوى الأمة الفعلية لتركيز مشروع التغريب، تحت شعار بناء الدولة الوطنية الحديثة، مستغلا الجهل الذي عشعش في عقول الناس زمن الاستعمار البغيض، فطمس هوية الشعب الإسلامية وأنشأ المدارس والجامعات على أساس مناهج الفكر الغربي وألغى التعليم الزيتوني وفرض الأنظمة الغربية في الحكم والاقتصاد والاجتماع.

انقلاب "بن علي" على بورقيبة والإطاحة برأس النظام

ثم جاء من بعده بن علي بانقلاب أبيض سنة 1987 وأسس لنظام قمعي مجرم، يتلقى الأوامر من الأسياد، لم يورث أهله إلا الفقر والتهميش وغلاء المعيشة والبطالة والفساد وانسداد الآفاق والتفاوت الجهوي، وتردي الخدمات الصحية والتعليمية، واستمر هذا النظام المافيوزي في حربه على الإسلام طيلة 23 سنة فيما عرف بسياسة تجفيف المنابع، إلى أن أطاح به الشعب التونسي في 14 جانفي 2011، بعدما أشعل ثورة الأمة التي انطلقت من مدينة سيدي بوزيد في 17 ديسمبر 2010 وأطاحت برأس أعتى الأنظمة الإستبدادية في المنطقة وكانت فرصة تاريخية للتحرر من النفوذ الغربي وأدواته المحلية، ومنذ ذلك التاريخ أي منذ ١٥سنة والمنطقة تغلي ضد الإستعمار وعملائه مقابل مكر الدوائر الغربية لترويض الأمة واحتواء ثورتها.

الدكتور الأسعد العجيلي

المراجع: متوفرة بمجرد الطلب

تتمة : تونس بين «هاجس الانفلات»و«شهادة الأمان» الأوروبية

الوجه الآخر : أوروبا تصلف تونس «بلدا آمنا».. ماذا وراء القرار؟

على الجانب الآخر، ، يُصنّف الاتحاد الأوروبي تونس كـ"بلد آمن"، ليس لأنه يقرّ باستقرارها أو نزاهة نظامها، بل لأنه يبحث عن أدوات تضبط بها تدفقات الهجرة غير النظامية وتسرّع إجراءات رفض طلبات اللجوء. هذا التصنيف لا يعكس واقعاً أمنياً أو حقوقياً في تونس، بقدر ما هو ورقة تنظيمية في معركة أوروبا مع المهاجرين، تحرّرها من التزاماتها الإنسانية وتحوّل تونس إلى مجرد نقطة عبور آمنة في منطقها الاستعماري الجديد.

في ظلّ هذا التصنيف، يواجه التونسيون في أوروبا تداعيات هذا القرار بوصفهم ضحايا غير مباشرين: فطلبات لجوئهم ترفض بسرعة قياسية، وحقوقهم القانونية تنكمش، وأبواب الترحيل تُشرع على مصراعيها دون تحقيق معمّق. السلطات الأوروبية تتعامل معهم وكأنهم مواطنون في جنة عدالة، بينما آلاف الشباب التونسي يفرون من بطالة قاتلة ويأس مزمن، ويجدون أنفسهم عالقين بين مطرقة التصنيف الأمني وسندان إجراءات هجرة معقدة.

والأكثر إيلاماً أن الحكومة التونسية ترى في هذا التصنيف فرصة للاستثمار السياسي لا لحماية مواطنيها: تتلقى تمويلات لحراسة الحدود، وتسوّق للخارج صورة بلد آمن ومستقر، في وقت يئن فيه الداخل من تردٍّ اقتصادي واجتماعي وأمني لا تخفيه أرقام الانخفاض الإحصائي.

فالتصنيف يتحوّل إلى سلاح في يد السلطة ضد من يناكفها، ليُعيد الخطاب الرسمي إنتاج نفس الثنائية المريبة: "إما أن تكون معنا فتدعم صورة البلد الآمن، وإما أنت مع أعداء الاستقرار". وفي العمق، يظل التناقض صارخاً بين ما تُصدّره السلطة من انطباعات وما يعيشه الناس في الشارع المنسي؛ بين تصنيف أوروبي يخدم مصلحة الطرفين على حساب الإنسان، وبلدٌ يُستدرج إلى لعبة سياسية تزيد من قسوتها على أبنائه.

ختامًا:

تبقى تونس أسيرة مفارقتها: قانون طوارئ ساري وشارع يخاف، وتصنيف يُطمئن. . إنه تأكيد جديد على التناقض الصارخ بين ما تراه عين المستعمر وما نعيشه بجسدنا وروحنا. الاتحاد الأوروبي، الذي يتعامل مع دول الجنوب بمنطق القطيع الموحد، يرفع شعارات الحقوق والحريات بيمينه، بينما يصدِّر بيساره تصنيفات لا تخدم إلا أجندته الأمنية المتعلقة بالهجرة. هو ذاته من يغض الطرف عن انتهاكات داخل تونس حين تسعفه المصالح، ويُغلق حدوده أمام من يفرّون من جحيم البطالة والقهر، ثم يمنح النظام التونسي صكّ "الدولة الآمنة" وكأنه يبرئه من كل خطيئة. تلك هي الاستعمارية الجديدة: لا تحتاج إلى جنود، بل إلى تصنيفات وإجراءات تقنية تعيد إنتاج الهيمنة بأدوات قانونية باردة.

بقلم أ.ياسين بن يحيى

عجز القضاء الدولي عن تحقيق العدالة

في ظل ما يعانيه عالمنا اليوم من نزاعات وحروب اهلكت الحرث والنسل يتساءل بعض الناس عن دور مايسمى بالقضاء الدولي، في حل تلك النزاعات وإنهاء الحروب، وإنصاف المظلومين، حتى يعيش العالم في "أمن وسلم عالميين"، بحسب هذا الشعار الذي يرفعه البعض مخادعاً، وينشده البعض الآخر أملاً. لقد شهدت معظم بلدان العالم حروبا ونزاعات وما تزال شعوبها تكتوي بنيرانها حتى الآن، وينتظرون من القضاء الدولي، أن يتحرك من أجل حل تلك النزاعات، والقضاء على أسباب تلك الحروب.

فما هو القضاء الدولي؟ وهل استطاع ايجاد حل لهذه النزاعات؟ وما هو الحل الأمثل؟

إن أي شخص عندما يسمع كلمة "قضاء" فأول ما يتبادر لذهنه، هو العدل والإنصاف وحل النزاع، بإعطاء كل ذي حق حقه، لأن الأصل في القضاء مطلق قضاء أنه كفيل بإخضاع الجميع له، فهل القضاء الدولي يحقق هذه المعاني؟ للإجابة على هذه الأسئلة وغيرها لابد من معرفة واقع القضاء، فالقضاء هو الإخبار بالحكم على سبيل الإلزام، وهو يفصل الخصومات بين الناس، او يرفع النزاع الواقع بين الناس، وبموجب هذا التعريف، وبواقع الحال، لابد من وجود أحكام وقوانين، حتى يتمكن القضاء من القيام بتنزيل هذه الأحكام والقوانين على واقع المشكلات والاقضية، ولا بد من وجود آلية لتنفيذ الأحكام والقانون.

والسؤال هو، ما هو القانون الذي تعتمد عليه منظومة القضاء الدولي، وكيف نشأ هذا القانون؟ وهل هو قانون بالمعنى الحقيقي؟ وهل يصلح أن يكون ملزماً لدائرة اختصاص منظومة القضاء الدولي؟

فالقانون الذي تعتمد عليه منظومة القضاء الدولي هو ما يسمى بالقانون الدولي، و الذي ابتدعته الدول الأوروبية كآلية مساعدة لتحقيق مصالحها في حلبة الصراع الدولي و للمزاحمة على مركز الدولة الأولى. والصراع بين الدول على مر العصور سابق لنشأة القانون الدولي، ولم يكن يبرز في الأعمال السياسية المرتبطة بقانون دولي، لعدم وجوده حتى منتصف القرن الثامن عشر الميلادي، حيث توسع القانون الدولي، ومنذ ذلك الوقت بدأت الأعمال السياسية تأخذ جانباً مهما في العلاقات الدولية، وفي حل المشاكل الدولية، ومنذ ذلك التاريخ كثر تحكيم القانون الدولي في العلاقات الدولية، وتركز بشكل واضح بعد عام 1919 حين انشئت عصبة الأمم، فقد كثر الاحتكام للقانون الدولي وظل كذلك الى يومنا هذا.

إن ما يسمى بالقانون الدولي نشأ ووجد أصلا ضد الدولة الإسلامية، حين كانت تتمثل في الدولة العثمانية، التي اعلنت الجهاد ضد الدول الأوروبية لنشر الإسلام، وللوقوف في وجهها، والحد من فتوحاتها، قامت الدول الأوروبية بتكوين عائلة نصرانية من مجموعة الدول. وأخذوا يحددون العلاقات بينهم فنشأ عن ذلك قواعد اصطلحوا عليها، لتنظيم علاقاتهم مع بعضهم بعضا فكان ذلك أول نشوء لما سمي فيما بعد بالقانون الدولي، فأساس نشأة القانون الدولي هو ان الدول الأوروبية النصرانية تجمعت على أساس الرابطة النصرانية، من اجل الوقوف في وجه الدولة الإسلامية، ففي سنة 1648م عقدت الدول الأوروبية النصرانية، مؤتمراً هو مؤتمر ويستفاليا في غرب المانيا، وفي هذا المؤتمر وضعت القواعد الثابتة لتنظيم العلاقة بين الدول الأوروبية النصرانية، ونظمت اسرتها النصرانية في مقابلة الدولة الإسلامية، ولكن لم يكن قانوناً دولياً عاماً، إنما كان خاصا بالدول الأوروبية النصرانية، ومن ثم تحولت الدول الأوروبية الى رأسمالية، وهدمت الدولة الإسلامية، وماتت عصبة الأمم، وانشأت الأمم المتحدة على نفس القواعد والأسس.

فالقانون الدولي في أصله هو المعاهدات المعقودة بين الدول النصرانية، فاطلاق اسم القانون الدولي عليها هو كذب وتزوير، لأنٍ الأفكار التي تصلح لأن تكون قانوناً دولياً ليست معاهدات وأعراف للدول النصرانية فحسب، بل الأفكار التي تصلح لذلك هي مجموعة الأعراف الموجودة في العالم كله، لذلك كان مفهوم القانون الدولي في تأسيسه خطأ، وظلت قواعد الدول النصرانية ووجهة نظرها في الحياة هي الأساس لما يعرف بالقانون الدولي، وهي نظام هيئة الأمم المتحدة، وحتى المعسكر الشرقي بزعامة الاتحاد السوفيتي قبل انهياره، وفي قمة قوته، بالرغم من اعتناقه الشيوعية؛ وهي تناقض القواعد التي عليها الدول الغربية، ومع ذلك لم يستطع ان يغير شيئاً من أسس القانون الدولي ولا من احكامه، ولم يستطع ان يفرض فكرة واحدة من أفكاره الى هذا القانون.

والذي زاد الطين بلة هو أن الدول الأوروبية، لم تترك أمر تنفيذ القانون الدولي الى العامل المعنوي، والذي يحكم الاعراف بين الدول، بل جعلته ينفذ بقوة السلاح على الشعوب المستضعفة دون غيرها، و صورت أنه قانون قابل للتنفيذ على جميع دول العالم، وقامت الدول الكبرى بجعل نفسها الهيئة الحامية للأمن، والمنفذة للقانون، وتدخلت في شؤون غيرها، وانتهكت حرمات وسيادة الدول، وأوجدت النزاعات والحروب، بدل السلم والأمن، وذلك لقياسها الخاطئ للمجتمع الدولي بالمجتمع العادي، فالمجتمع العادي لابد له من كيان يرفع المظالم، ويزيل التخاصم، لذلك كان لابد لكل مجتمع دولة لها سلطان، ولابد من قانون ولابد من تنفيذ اجباري على الناس.

اما المجتمع الدولي فهو عبارة عن مجموعات بشرية تنشأ بينها علاقات ولكل مجموعة حق السيادة وحق الارادة بشكل مطلق، فاي اجبار خارجي لأي دولة يعني سلب السيادة عنها وهذه هي العبودية، وهو يتمثل في الاستعمار وفرض السيطرة. لذلك لا يصح ان يوجد ما يسمى بالقانون الدولي ولا يجوز ان يوضع قانون دولي، لأن القانون هو امر السلطان ولا يوجد سلطان عالمي، ولا يصح ان يوجد، وهو مستحيل الوجود بطبيعة الحال، إذ لا يصح ان يوجد قانون دولي او يوضع اي قانون دولي وذلك لثلاثة أسباب:

احدها: أن القانون هو أمر السلطان ولا سلطان على جميع الدول من الأساس.

الثاني: أن القانون واجب التنفيذ فلابد من وجود سلطة تنفذه، ولا يصح أن توجد سلطة عالمية تنفذ اوامرها بالقوة على جميع دول العالم لأن ذلك يؤدي الى الحروب والمنازعات الدولية .

الثالث: ان القانون ينظم العلاقات، والعلاقات الدولية تنشأ بين المجموعات البشريه اختيارا، فتنظم كل دولتين او اكثر، العلاقة بينهم بحسب مصالحهم وبرضاهم، فيكون ما ينظم العلاقات هو الاتفاقات والمعاهدات وليس قانونا.

و لذلك لا يوجد قانون دولي، ولا يصح ان يوجد قانون دولي، فإن غالبية فقهاء القانون، وحتى في الغرب، انكروا وجود قانون دولي عام، واستنكروا الزام الدول بهذا القانون، ومنهم هيجل وهوبز واتباعهما.

أما مسألة تنفيذ القانون الدولي بالقوة، فلا يصح ان يكون لأن هذا التنفيذ ان كان من سلطة عالمية فإنه مستحيل! وان كان من مجموع الدول الكبرى، فانه يعتبر عدواناً وليس تنفيذاً لقانون، ومن هذا كله تبين فساد وعدم صحة وجود قانون دولي، وبالتالي لا يصح وجود منظومة القضاء الدولي، وبالرغم من هذا فإن الدول الكبرى تعمل به حتى الآن.

إن المتتبع لواقع القضاء الدولي في العصر الحديث يجد ان بداية تشكله كان مع تشكل الموقف الدولي بعد الحرب العالمية الأولى، ومع انشاء عصبة الأمم و في العام 1920م تأسست محكمة العدل الدائمة الدولية، وهذه المحكمة كانت أول محاولة لإيجاد جهاز قضائي دولي دائم، لكنها توقفت عن العمل مع انهيار عصبة الأمم، ومع إنشاء الأمم المتحدة عام 1945م، في مؤتمر سان فرانسيسكو نص الميثاق على إنشاء محكمة جديدة محل المحكمة السابقة، حيث أنشأت المنظمة محكمة العدل الدولية كجهاز قضائي لها يختص بالفصل في النزاعات التي تنشأ بين الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة، وفي هذه الفترة وما بعدها ظهرت ما سميت بالقوانين الدولية مثل القانون الدولي، والقانون الدولي الإنساني، وميثاق حقوق الانسان، وغيرها ثم في العام 1998م وقعت عدد من الدول على ميثاق روما والخاص بإنشاء محكمة جنائية دولية، تختص بملاحقة مرتكبي الجرائم ضد الإنسانية، وجرائم التطهير العرقي، وجرائم الإبادة الجماعية، وغيرها وتقديمهم للمحاكمة امامها واتخذت هذه المحكمة من مدينة لاهاي مقراً لها.

الجزء الأول من مداخلة أ. فقير حاج محمد- المحامي من السودان.. في مؤتمر القضاء بين منظومة القانون الوضعي و منظومة التشريع الإسلامي.

ملفات إبستين توجب إطلاق سراح محمد الناصر شويخة فورا

الخبر:

لا يزال الأستاذ محمد الناصر شويخة أحد شباب حزب التحرير قابعا في زنازين السجون على خلفية مقال صحفي كتبه لجريدة التحرير، حذر فيه أصحاب القرار والجيوش في البلاد الإسلامية من مشاركة أمريكا في المناورات العسكرية الدورية التي تجريها في تونس مع بلدان شمال أفريقيا والبلاد المطلة على البحر المتوسط، باعتبار إعلانها السافر لعداوتها للمسلمين عامة ولأهلنا في غزة بصفة خاصة.

التعليق:

عصفت ريح ملفات إبستين أو ما يسمى بفضيحة القرن الواحد والعشرين لتسقط آخر ورقات التوت عن المتحكمين في النظام الدولي وتكشف ما تبقى من الحقائق الفاضحة عنهم وعن أشياعهم وبطانتهم، عصفت لتكشف للعالم ما بلغوه من شذوذ عن الفطرة وإجرام عجزت عقول البشر عن استيعابه وتصديقه، والراعي الرسمي لهذه الفضيحة هي أمريكا التي صدّعت رؤوسنا بنشر العدل ومحاربة الإرهاب وحقوق الإنسان والمرأة والطفل...

أليس من العار، بعدما شاهد أهل تونس ونخبها وسياسيوها وجيشها والعالم بأسره، هذه الجرائم والمشاهد المقززة والحقائق الصادمة، عن أمريكا وحكامها وأصحاب قرارها، أن يقبع الأستاذ محمد الناصر شويخة إلى حد هذه اللحظة في السجن لأنّه دافع عن طهارة أرض الزيتونة وعن شرف أفراد الجيش التونسي من نجاسة وقذارة أمريكا؟!

ألا تستحق كلماته التي كتبها في ذلك المقال الصحفي والتي تنم عن الوعي السياسي الصادق الذي يتحلّى به هذا الرجل وحزبه أن تنقش وتخلّد في كتب تاريخ تونس ورجالها الذين يغيرون على شرف البلد وأهلها خاصة بعد هذه الفضيحة الكبرى؟!

ما كشفته ملفات إبستين توجب إطلاق سراح الأستاذ شويخة فورا وتوجب كذلك القطع الفوري مع منظمات هذا النظام الدولي الفاجر وتقيم الحجة على أهل تونس والمسلمين عامة أن يعملوا بأقصى سرعة لإيقاف هذا الإجرام الذي تقوده أمريكا، ولا يكون ذلك إلا بإقامة صرح الإسلام العظيم؛ دولة الخلافة التي ستنقذ المسلمين والبشرية من شذوذ وجرائم الرأسمالية.

﴿كِتَابٌ أَنزَلْنَاهُ إِلَيْكَ لِتُخْرِجَ النَّاسَ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ بِإِذْنِ رَبِّهِمْ إِلَى صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ﴾

نجم الدين شعيبن

ما هذا الخذلان لغزة وأهلها؟!

ما زالت قوات يهود ترتكب الجرائم في غزة ضمن نمط واضح من الانتهاكات الممنهجة، وتختلق ذرائع ووقائع واهية لتبرير القتل والتدمير، وتمضي في أفعال ترقى إلى جريمة الإبادة الجماعية، مستندة إلى صمت دولي مريب، واستمرار الإفلات من العقاب، ودون حتى اعتبار للهيئة التي أعلن عن تشكيلها لإدارة الوضع في قطاع غزة.

إن ما يحصل في غزة هو إثبات واضح على هشاشة اتفاق وقف إطلاق النار رغم أنه جاء لصالح يهود، ولتمكينهم من استرجاع أسراهم الأحياء والأموات خاصة بعد تصاعد الاحتجاجات الداخلية لأهاليهم مطالبين نتنياهو باسترجاعهم. ولم ينفّذ يهود تعهداتهم في المرحلة الأولى، وبدل أن تبدأ المرحلة الثانية بفتح معبر رفح بدأت باستمرار سفك الدماء ودموع الأمهات وصرخات الأطفال، واستمرار الاعتداء على البشر والحجر والشجر في ظل تغافل وتخاذل تام من العالم وكأن الهدنة نجحت والحرب انتهت فعلا!

سنتان وأكثر من المعاناة المستمرة بكل أساليبها وصورها وأشكالها والكل يتفرج، وأكثرهم اهتماما يصرح ببعض عبارات التعاطف والامتعاض لما يحصل! وكأن العالم اعتاد على منظر الدماء وصراخ الثكالى والأطفال. والحكام مهتمون بالحفاظ على عروشهم بكسب رضا المجنون ترامب وربيبه نتنياهو على حساب غزة وأهلها.

فيا أمة الإسلام، يا خير أمة أخرجت للناس: أين الجيوش؟! أين العلماء؟! أين الساسة؟! ما هذا الخذلان لغزة وأهلها؟! لماذا لا تتحركون للإطاحة بالحكام العملاء الأذلاء والتخلص من خنوعهم وتبعيّتهم؟! كيف تتركون أهل غزة وحدهم أمام عدو غاشم وأطماعه التي لا تنتهي؟! كيف تهون عليكم الدماء المسفوحة ليل نهار، والآهات والدموع التي لا تتوقف، والصرخات التي تصم الآذان؟!

المدير المسؤول
منصف المقدم

رئيس التحرير
فتحي بن عمارة

WWW.attahrir.info
press@attahrir.info

المقر الاجتماعي
17، نهج باب الخضراء تونس

الفاكس 71345949
الهاتف 71345950

M . I . P.